ابن خلدون
التاريخ والمنهج ومغالط المؤرخين

الدكتورة منيرة أحمد
قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية
جامعة دمشق

ابن خلدون (التاريخ والمنهج ومغالط المؤرخين)

جادت عبقرية ابن خلدون (٧٣٢-٨٠٨ هـ، ١٣٢٢-١٤٠٦هـ) بما أثرى الفكر العربي وزاد تراثه غنى وتعدداً وازدهارا. وبما جعل لفلسفته هو أيضاً ضمن النسق الفكري العام لذلك التراث خصوصيتها وتفردها، في مرحلةٍ كانت فيها الحضارة العربية –جراء ما توالى على البلاد من محن وويلات منذ حروب الفرنجة – تعيش حالة ركود وجمود، طبع الحياة العربية بمجملها تقريباً بطابع السكون واللافاعلية، بسبب غياب حركة الفعل الحضاري العربي الجامع لثمار الوعي والطبيعة والمجتمع. والذي عبّر عن نفسه (بذلك التناغم الرائع بين الوجود الميتافيزيقي والكون المادي، الطبيعي والجغرافي واللغة العربية والوعي الإنساني الذي شعّ على البشرية شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً، والذي حالت حالة الانهيار العام من استمراره)[1].

ضمن حالة الانحطاط والتراجع التي كانت تعيشها البلاد والحضارة العربية في تلك المرحلة، كمنت أهمية نظرية ابن خلدون المنهجية للتاريخ. ومن بعد نظرته، وسعة معارفه، وعمق تحليلاته، ودقة استنتاجاته في بحثه لشؤونه، اكتسبت آراؤه في مجمل ذلك خصوصيتها وعمقها وتفردها. وكانت لخطوات سيره في معالجة ذلك –أو بالأصح لمنهجه– علميتها وموضوعيتها وتاريخيتها وجدة سماتها التي لم يسبق لخطوات مؤرخ قبله –أو عاصره– أن اتسمت بها.

فبتخط –لا إهمال منه لإشكالية الفلسفة العربية في عصره،[2]– مسألة التوفيق بين الشريعةَ والحكمة وبمقتضى رؤية، أو تصور معرفي جديد مختلف تماماً لما كان مألوفاً، نظر ابن خلدون في موضوع التاريخ وطبيعته ومفهومه. وعلى هدى خطوات منهج وأسلوب مغايرين تماماً لخطى ومنهج المؤرخين والباحثين كافة، عالج مختلف شؤونه، وتوقف عند جميع أحداثه وأموره، وبحث في منشأ الأخطاء فيه، وفي كيفية تجنب المؤرخين والباحثين مغبة الوقوع فيها. ومن أحداث التاريخ العربي استقى

أمثلته (مع إلماع لأخبار من عاصرهم من الأمم المشاهير ودولهم مثل النبط والسريانيين والفرس وبني إسرائيل والقبط والروم والترك والإفرنجة)[٣]. فجعل من مقدمته التي تضمنت جلّ أفكاره وآرائه في ذلك (درساً للعقل في العقل وعبراً للتاريخ من التاريخ وخطاباً من الماضي إلى المستقبل)[٤]. و(مذهباً جديداً في تحليل التاريخ وفهمه، تحليل الظواهر الاجتماعية وفهمها)[٥].

وقد تطلب منه العمل بمقتضى رؤيته المنهجية الجديدة للتاريخ ضرورة النظر في البحث في جانبين له، لا ينفصل أحدهما عن الآخر، بل يؤدي كل منهما إلى الآخر بالضرورة، ويقتضيه. في الوجه الأول لتلك الرؤية نقد ابن خلدون الطرق والأساليب التي اتبعها المؤرخون في رؤيتهم للتاريخ وكيفية تعاملهم مع أحداثه وأخباره ووقائعه في تعاقبها وتزاحمها. وفي الوجه الآخر لتلك الرؤية، عمل على كشف أبرز مواطن منشأ الخطأ في التاريخ وأهم دواعيها، وبحث في أفضل الطرق والمسالك التي تعصم المؤرخ من زلّة القدم، والوقوع في الغلط والحيد عن جادة الصدق والصواب، وتخلّص التاريخ مما قد يلحقه من الأخطاء والتهويلات والأخبار الكاذبة والروايات غير الصحيحة، وذلك عن رغبة منه في أن يخرج عن إطار رؤى المؤرخين، وسننهم وشرائعهم، ومسالكهم في نظرتهم لموضوع التاريخ، وسبل وقوفهم عند أحداثه، وبحثهم في شؤونه ووقائعه، محاولاً من جهة أولى (تجريد القوانين العامة التي تحكم سير وقائع التاريخ)[٦]، والتي يمكن تعميمها على عصور وأحوال مشابهة أخرى، ولدى شعوب ومجتمعات وأمم أخرى غير المجتمع والعالم العربي ومستهدفة من جهة أخرى: (الوصول إلى قواعد ثابتة للتمييز بين الخطأ والصواب في الأخبار، والوقوف على آلة تساعد في معرفة الحوادث بدقة وضبط)[٧]، لكي لا تختلط في أذهان الناس الحقائق الصادقة مع الأمور الملفقة الزائفة، ولكي تعطي قراءة التاريخ بالمحصلة صورة صادقة لحياة الشعوب والأمم والدول وأحوالها في مختلف الآفاق والممالك، وعبر مختلف العصور والأجيال.

الوجه الأول: نقد ابن خلدون لطرق المؤرخين وأساليبهم في نظرتهم للتاريخ:

رفض ابن خلدون أولاً الآراء التقليدية المألوفة آنذاك عن التاريخ. ولم يقنع ثانياً بالكيفية التي على نحوها كان المؤرخون والباحثون ينظرون إلى أحداث التاريخ، وبالأسلوب الذي على هدى خطواته كانوا يدوّنون وقائعه، ويسجلون أخباره، لأن المؤرخين في هذه وتلك، لم يتعاملوا مع التاريخ في موضوعه، ومفهومه، وفي طرق وسبل الوقوف عند أحداثه والكشف عن أسبابها ودواعيها وغاياتها ومراميها بالأسلوب السليم والمنهج الصحيح، الذي يجعل النظر في الواقعة التاريخية موضوع الاهتمام، أو في غيرها مما احتوته أسفار التاريخ، وانطوت عليه صفحات مجلداته من ذكر لأقوال وأخبار، وأحوال، وكيفيات وقائع وأحداث، صورة حقيقية لأوضاع مجتمعات وأحوال ممالك ودول وشخصيات قامت وعاشت ذلك فعلاً.

وقد تبدت آراؤه في مجمل ذلك تحت أوجه رئيسية أربع، تُجسّد وقفة ابن خلدون عندها -في جوهرها- وبحثه في مختلف شؤونها أبرز نقاط، أو جوانب اختلاف رؤيته المنهجية الجديدة للتاريخ، مع ما كان المؤرخون المتقدم منهم والمعاصر له قد اعتادوا على الأخذ به في نظرتهم للتاريخ وفي سبل تعاملهم مع أحداثه، وهي:

١- في النظرة للتاريخ.

٢- في سبل التعامل مع أحداث التاريخ وكيفية قراءتها -المنهج-.

٣- لمن يكتب التاريخ.

٤- في طبيعة دراسة التاريخ ومجالها.

١ـ في النظرة للتاريخ:

رفض ابن خلدون الأخذ بالرؤية التقليدية المألوفة التي تنظر إلى التاريخ بوصفه جعبة أخبار وموضوع أحاديث وحكايات تنحو في أخباره الأقوال، وتنهل من أحداثه أخبار

وسير وراويات ترمي إلى الإمتاع والمؤانسة، أو إثارة كوامن النفس ومشاعرها بذكر التهويلات والمبالغات وأخبار المعارك والحروب والبطولات[٨]، وسرد سير الملوك وما يجري في مجالسهم، وذكر ما توالى من الملوك والممالك والدول. وما كان منها ذو قوة ومجد وصولجان في الأزمنة الغابرة والأيام،لأن تلك النظرة قاصرة غير صحيحة، ولا ترمي الحقيقة أبداً، ولا تفيد بشيء منها في الكشف عنها، أو تبيان الأسباب الحقيقية القائمة خلف ذلك.

ورأى أن الرؤية المنهجية الصحيحة ينبغي بالضرورة أن تنظر إلى التاريخ بوصفه فرعاً من فروع المعرفة البشرية، لا بوصفه منهلاً للقصص والروايات والسير والحكايات، وأن الوقفة الصحيحة البعيدة الرؤى عند مجريات أحداثه وكيفيات سير وقائعه وغاياتها، وطبائع أخباره ومراميها ينبغي بالضرورة أن تؤكد حقيقة أن أحداث التاريخ يجب أن تدرّس للعبرة والعظة والعلم والمعرفة[٩] لا بمجرد التسلية وسماع أخبار وقصص وحكايات لا قيمة تجدي من سماعها، أو تتبع تفاصيل سير وأقوال لا فائدة تذكر من السعي للإلمام بخيوطها. لأن طبيعة النظرة هنا ترمي في جوهرها وغايتها العلم والفائدة والمنفعة. حسب ما يؤكد ابن خلدون في قوله:

"أعلم أن فن التاريخ فن عزيز المذهب، جمّ الفوائد شريف الغاية إذ هو يوقفنا على أحوال الماضين من الأمم في أخلاقهم والأنبياء في سيرهم، والملوك، في دولهم وسياستهم. حتى تتم فائدة الإقتداء في ذلك لمن يرومه في أحوال الدين والدنيا..."[١٠].

٢- في سبل التعامل مع أحداث التاريخ وكيفية قراءتها «المنهج»:

وقف المؤرخون –حسب ابن خلدون– عند أحداث التاريخ ووقائعه –إلا في القليل من بحوثهم– دون تحقيق ولا تدقيق، دون فحص ولا تمحيص، ومن غير أن يعملوا النظر الناقد فيها. بل (أدوها إلينا –حسب ما يذهب إلى قوله– كما سمعوها، ولم يلاحظوا أسباب الوقائع والأحوال ولم يراعوها ولا رفضوا ترهات الأحاديث ولا

دفعوها، فالتحقيق قليل. وطرق التنقيح في الغالب كليل، والغلط والوهم نسيب للأخبار وخليل...)[١١].

وقد تعاملوا مع التاريخ بوصفه لوناً من ألوان الأدب، ونظروا إليه نظرتهم إلى ديوان أخبار وسجل أحداث ووقائع تدون لا صلات تربطها، ولا علاقات تقوم بينها. فكتب هؤلاء (في أخبار الأيام والدول والأجيال ودونوا وجمعوا الأحداث وسطروها في صفحات الدفاتر وأودعوا، واقتضى بعضهم سنن البعض وشرائعهم في التصنيف والتأريخ واتبعوا، فأخذ الخلف من السلف تقليداً ومحاكاة لا تمحيصاً ونظراً وتدقيقاً، وخلفها المتطفلون بدسائس الباطل وزخارف من الروايات الملفقة الموضوعة)[١٢].

ولعب الخيال عند بعضهم دوراً كبيراً، فأسهب كثيراً منهم في الكلام والوصف وتتبع تفاصيل هي من الموضوع في الهامش، لا بل لا أثر فعال لها في الموضوع يذكر، فكانوا (يذكرون التافه من الحوادث حيناً ويتغافلون عن ذكر المهم في أحيان أخرى كثيرة)[١٣].

وجاء آخرون منهم من (أعدل عن الإطلاق إلى التقييد، ووقف في العموم والإحاطة عن الشأو البعيد، فقيّد شوارد عصره واستوعب أخبار أفقه وقطره، واقتصر على أحاديث دولته ومصره...)[١٤].

ودوّن بعض المؤرخين وصنّف (بإفراط في الاختصار وذهبوا إلى الاكتفاء بأسماء الملوك والاقتصار، مقطوعة عن الأنساب والأخبار، موضوعة عليها أعداد أيامهم بحروف الغبّار* ...)[١٥].

والمؤرخون الذين أسهبوا في تتبع الخبر، ومن تقيد منهم بالاهتمام بأخبار جانب أو دولة والمختصر منهم في النظر في ذلك أيضاً، المجتهد منهم والمقلد، لم يقفوا –حسب

---

* حروف الغبار: الأعداد الهندية من ١–٩ مكتوبة بالأشكال التي تُكتب بها في المغرب.

ابن خلدون- عند أحداث التاريخ بالشكل الصحيح، ولم يتعاملوا مع وقائعه وأخباره بالأسلوب أو المنهج السليم. فقد جمعوا الأخبار وسطروها في بطون كتبهم ومؤلفاتهم، ونظروا فيها لسبب ما أو لآخر، دون الوقوف عند الشروط الضرورية والأسباب التي اقتضت قيامها ونشأتها، ودون الإحاطة بمراميها وغاياتها، ومعرفة العلاقات القائمة بينها، وما يلزم من ذلك بالضرورة ويلازمه في مختلف أحوال وشؤون العمران البشري الذي نشأت فيه. فزلّت أقدامهم وحادوا عن جادة الصواب، فكانوا على سبيل المثال (إذا تعرضوا لذكر الدولة نسقوا أخبارها نسقاً، محافظين على نقلها وهماً أو صدقاً، لا يتعرضون لبدايتها، ولا يذكرون السبب الذي رفع من رايتها، وأظهر من آيتها، ولا علة الوقوف عند غايتها، فيبقى الناظر متطلعاً بعد إلى الافتقاد أحوال ومبادئ الدول ومراتبها مفتشاً عن أسباب تزاحمها، باحثاً عن المقنع في تباينها أو تناسبها)[١٦].

لمجمل ذلك رأى ابن خلدون أن من مقتضى المنهج السليم الخطوات أن يسير البحث هنا على وقع خطى ومبادئ، وسبل، ومسالك مغايرة لما هو مألوف لدى المؤرخين المتقدم منهم والمعاصر له. سبل ومسالك فكرية جديدة تتعامل مع التاريخ بكونه حقاً علماً من العلوم الإنسانية[١٧]، علماً له كغيره من العلوم الأخرى مواضيعه وأصوله وقواعده ومبادؤه، وله طرائقه وأساليبه ومناهجه في معالجة ذلك[١٨]. والوقوف عند مسائله.

والحق لقد كان ابن خلدون واعياً كل الوعي ومدركاً تمام الإدراك بأن الانتقال بالتاريخ ولأول مرة -على نحو ما يؤكد بقوله: "اعلم أن الكلام في هذا الغرض مستحدث الصنعة، عزيز النزعة، وكأنه علم مستنبط النشأة، ولعمري لم أقف على الكلام في منحاه لأحد من الخليقة..."[١٩]- من مستوى السرد الإخباري القصصي، الذي لا يتقيد بالدقة والموضوعية، والعلمية، إلى مستوى العلم الذي يقوم على النظر في العلل والمعلولات، والتحقيق والتبصر في الأسباب والمسببات حيث (العلم الحق هو العلم

بالأسباب)[٢٠]. لا يكفي فيه مجرد النظر في ما هو قائم وتفنيده، أو مجرد الدعوة لتجاوز ذلك، بل لا بد من تأسيس هذه النقلة المعرفية الكبرى على أسس وتصورات ومفاهيم ورؤى فكرية جديدة، تدرس الظواهر وتقف عند الأحداث وتتعقب سيرها في مختلف مراحل قيامها، وتقف عند مختلف الصلات والروابط القائمة بينها وبين غيرها من الأحداث والجوانب الأخرى، تشرح وتحلل، وتفسر وتعلل.

وذلك ما دفع ابن خلدون نفسه لأن يحدد مسبقاً وبشكل واضح وصريح في مقدمته الفلسفية التاريخية الخطوط العريضة التي تقوم بالاعتماد عليها رؤيته المنهجية الجديدة للتاريخ. وفي ذلك يقول:

"ولما طالعت كتب القوم، وسبرت غور الأمس واليوم، نبّهت عين القريحة من سنة الغفلة والنوم، وسمت التصنيف من نفسي، وأنا المفلس أحس السوّم، فأنشأت في التاريخ كتاباً، رفعت به عن أحوال الناشئة من الأجيال حجاباً، وفصلّته في الأخبار والاعتبار بابا بابا، وأبديت فيه لأولية الدول والعمران عللاً وأسباباً، فهذبت مناحيه تهذيباً، قربّته لإفهام العلماء والخاصة تقريباً، وسلكت في ترتيبه وتبويبه مسلكاً غريباً، واخترعته من بين المناحي مذهباً عجيباً، طريقة مبتدعة وأسلوباً وشرحت فيه أحوال العمران والتمدن، وما يعرض في الاجتماع الإنساني من العوارض الذاتية، وما يمتعك بعلل الكوائن وأسبابها، وما يعرفك كيف دخل أهل الدول من أبوابها، حتى تنزع من التقليد يدك، وتقف على أحوال ما قبلك من الأيام والأجيال وما بعدك"[٢١].

٣ـ لمن يكتب التاريخ:

أخذ ابن خلدون على المؤرخين السابقين له والمعاصرين، بأنهم قد أرّخوا –ألا في القليل من بحوثهم– للساسة والسلاطين والملوك لا من أجل التاريخ ذاته[٢٢]. ودرسوا الأحداث والأخبار والوقائع التاريخية، ونظروا فيها، لسبب أو لآخر. لا من أجل تبيّن الأسباب والغايات الحقيقية الكامنة خلفها والوقوف عندها. فابتعدوا عن إبراز مواطن الصدق والصواب فيها، وعن معرفة مواضع الخطأ والكذب التي تنطوي عليها.

ورأى أن من الضروري أن يؤرخ المؤرخ للتاريخ ذاته، لا لأي شيء آخر غير ذلك. وأن يقف عند أحداثه ووقائعه وأخباره، وعند كل ما يمت لها من صلات لتبين حقائق الأشياء وطبائعها الذاتية منها والموضوعية، الخاصة منها والعامة، المادية والمعنوية، التاريخية والاجتماعية، الاقتصادية والفكرية، وغير ذلك من أوجه الأنشطة والفعاليات البشرية، لا في مرحلة تاريخية ما، أو في مكان معّين، بل على مختلف العصور والأمكنة. لأن العمل الحق ينبغي أن يرمي القيام بذلك، والإحاطة الدقيقة بمجمل ما يتعلق به لأن (التاريخ في جوهره خبر عن الاجتماع الإنساني الذي هو عمران العالم)[٢٣].

ومجال العمل فيه (يتسع ليشمل الحياة الاجتماعية وكل ما يعرض فيها من حضارة مادية وعقلية)[٢٤]. وفي ذلك قال ابن خلدون رابطاً بين اتساع المساحة التي يمكن للمؤرخ أن ينظر فيها، والمنهج السليم لقراءة أحداث التاريخ وتدوينها: (...ولما كان مشتملاً على أخبار العرب والبربر من أهل المدن والوبر، والإلماع لمن عاصرهم من الدول الكبرى، لم أترك شيئاً في أولية الأجيال والدول وتعاصر الأمم وأسباب التصرف والحول في القرون الخالية والملل، وما يعرض في العمران من دولة وملة ومدينة وعزة وزلة، وكثرة وقلة وعلم وصناعة، وكسب وإضاعة، وأحوال متقلبة مشاعة، وبدو وحضر، وواقع ومنتظر، إلاّ استوعبت جمله وأوضحت براهينه وعلله)[٢٥].

٤- في طبيعة دراسة التاريخ ومجالها:

لقد جرى المؤرخون -إلا في القليل من بحوثهم حسب ابن خلدون- على عادة فصل أحداث التاريخ ووقائعه بعضها عن بعض، والنظر إليها مفككة منعزلة عن سياقها التاريخي، وعن ظروف نشأتها وملابسات قيامها[٢٦]. وأخذ هؤلاء بظاهر تلك الأحداث لم يسبروا أغوارها، أو يعملوا البصر والبصير فيما تنطوي عليه بمختلف جوانبها.

فاختلطت عليهم الأخبار الصحيحة الصادقة منها بالأخبار الملفقة الكاذبة وابتعدوا عن تبين حقيقة أن التاريخ في جوهره، إنما هو مجال تأمل ودراسة واسع، وموضع اهتمام واعتبار كبير وحقل تجارب وبحث غني، يستدعي النظر والفحص والتبصر، ويستوجب الدقة والربط وحسن التعليل والعمل -لهذا نجده يؤكد على ضرورة التمييز بين ظاهر لأحداث التاريخ وباطن، ويأخذ بضرورة تجاوز الظاهر ذاك إلى الباطن، وتحكيم البصر والبصيرة فيما ينطوي عليه، لأن ما يحمله الظاهر قد لا يعبّر أو لا يجسّد -إن لم يكن بعيداً بالكامل- عن حقيقة الباطن وجوهره وفي ذلك يقول:

" أما بعد فإن فن التاريخ من الفنون التي تتداولها الأمم والأجيال وتشدّ إليه الركائب والرحاب وتسمو إلى معرفته السوقة والأغفال، وتتنافس فيه الملوك والأقيال. ويتساوى في فهمه العلماء والجهال، إذ هو في ظاهره لا يزيد على أخبار عن الأيام والدول والسوابق عن القرون الأول، تنحو فيها الأقوال وتضرب فيها الأمثال، وتطرق فيها الأندية إذا غصها الاحتفال، وتؤدي إلينا شأن الخليقة كيف تقلبت بها الأحوال، واتسع للدول فيها النطاق والمجال، وعمروا الأرض حتى نادى بهم الارتحال وحال منهم الزوال، وفي باطنه نظر وتحقيق وتعليل للكائنات ومباديها دقيق، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق، فهو لذلك أصيل في الحكمة عريق، وجدير بأن يعد في علومها وخليق"(٢٧).

والواقع أن تمييز ابن خلدون بين ظاهر لأحداث التاريخ وباطن، (قد أعطى للتاريخ مكانة العلم المستقل المنزّه عن النفع، وهما وصفان لم يستطع التاريخ امتلاكهما حتى ذلك الحين)(٢٨). فكان بذلك أول من فتح الآفاق هنا لنشأة أبعاد ومفاهيم فلسفية- تاريخية اجتماعية جديدة تتكشف في جوهرها عن حقيقة ابن خلدون. وقد استطاع أن يفهم جيداً العلاقة الخلاّقة التي تربط الإنسان بتاريخه، والتي تبدو دلالاتها جلية واضحة في مختلف الموضوعات التي تناولتها بالبحث مقدمته.

فمن يقرأ الموضوعات التي تناولها ابن خلدون بالبحث على صفحات مقدمته، لا يقرأ

تاريخاً فحسب، بل يتداخل التاريخ بالأدب والجغرافية والعلوم والسياسة والاقتصاد والدين والأخلاق وبمختلف الفعاليات والأنشطة البشرية، تداخلاً لم يسبق لمؤرخ أو باحث قبل ابن خلدون أن توقف بذلك الشمول عند تحديد طبيعته، أو محاولة الإحاطة بجوانبه المختلفة، وما يقوم بينها، وما ينجم عنها أيضاً من علاقات وصلات وأوجه ترابط وفعاليات، والذي يختصره ابن خلدون بإيجاز وبلاغة شديدين في تعريفه (المدهش والمبتكر للتاريخ)(٢٩). والذي يجمع فيه بين ظاهر التاريخ والباطن، بين تحديد معنى التاريخ وموضوعه كما فهمه الأقدمون –الظاهر– وتحديده الجديد لذلك الباطن(٣٠). ويتجاوز ذلك كله أيضاً ليسموَ بالتاريخ حقاً من مستوى الفن إلى مستوى العلم، الذي ينظر ويبحث في الأحوال العامة والخاصة والمتغيرة للأمم، والآفاق والأجيال والدول والممالك عبر مختلف الأمكنة والعصور. وليغدو التاريخ معه – ولأول مرة– فلسفة للتاريخ على نحو ما غدونا نعرف اليوم،(٣١) أو علم للعمران على نحو ما أطلق عليه التسمية هو. وفي ذلك يقول: "اعلم أن حقيقة التاريخ خبر عن الاجتماع الإنساني الذي هو عمران العالم، وما يعرض بطبيعة ذلك العمران من الأحوال مثل التوحش والتأنس، والعصبيات وأصناف التقلبات للبشر بعضهم على بعض، وما ينشأ عن ذلك من الملك والدول ومراتبها، وما ينتحله البشر بأعمالهم ومساعيهم من الكسب والمعاش والعلوم والصنائع وسائر ما يحدث في ذلك العمران بطبيعته من الأحوال"(٣٢).وسواء أفهم موضوع التاريخ وطبيعته بوصفه خبراً عن الاجتماع الإنساني وفق الرؤية المنهجية العقلانية لابن خلدون في ذلك على (أنه علاقة عمرانية بين البشر والعالم، علاقة هذا التملك العمراني للعالم، الذي هو بالضرورة تملك مادي–اجتماعي)(٣٣). على نحو ما ذهب إليه مهدى عامل في تحليله للنص الخلدوني، أم فهم على أنه خبرٌ يجسّد تفاعل وتداخل عوامل كثيرة مختلفة تتفاصل وتتواصل بعضها مع بعض سلباً كان ذلك أن إيجاباً لتكوّن لحمة النسيج الشامل لبنيان ذلك العمران –على نحو ما غدت الدراسات الفلسفية التاريخية الحديثة والمعاصرة

تأخذ به–[٣٤]، فإن القول الحق هنا: إن ابن خلدون قد أراد أن يجعل من التاريخ أداة كشف عن سيرورة تقدم الاجتماع الإنساني (وتطور من جميع النواحي أياً كانت معالم هذا التطور وظواهره واتجاهاته)[٣٥].

وإن كان يؤخذ على طموح ابن خلدون أو محاولته هنا بناء منهج وتصور جديدين للتاريخ بأنه (قد ظل سجين جهاز أبستمولوجي لا يحتمله ولا يقدر على حمله لأن تحقيق المشروع الخلدوني كما تصوره صاحب المقدمة كان يتطلب جهازاً معرفياً لم يكن ليتوفر عليه صاحب المقدمة، ولا أي من معاصريه)[٣٦]. فإنه لا بد من القول إن التاريخ قد أصبح عند ابن خلدون معطىً إنسانياً، وأنه قد أصبح (علم الإنسان في وضعه وفي أحواله المتبدلة دائماً وأبداً)[٣٧].

في الوجه الآخر: البحث في منشأ الخطأ في التاريخ

إن الوقوف عند غاية كبرى هي معرفة طبيعة التاريخ وحقيقته، بوصفه خبراً عن الاجتماع البشري أمر ليس بالسهل، ومجال ليست مأمونة فيه سبل البحث دون سقطات لا بل إن المجال هنا عرضة دون أدنى شك –حسب ابن خلدون– لنشأة الخطأ. وقد تنبه ابن خلدون لذلك، وأفرد مساحة كبيرة من صفحات مقدمته للوقوف عند منشأ الأخطاء، التي تباعد بين المؤرخ والموضوعية، وتحول دون أن تعطي النظرة للتاريخ صورة صحيحة عن حقيقة الخبر أو الحادثة التاريخية، وعمل ذلك على تبيان كيفية تجنب المؤرخين مغبة الوقوع في مثل تلك الأخطاء، والتي يقف عند ذكرها في النص التالي إذ يقول: "...ولما كان الكذب متطرقاً للخبر بطبيعته وله أسباب تقتضيه منها، التشيعات للآراء والمذاهب... الثقة بالناقلين... الذهول عن المقاصد...توهم الصدق وهو كثير... ومنها الجهل بتطبيق الأحوال على الوقائع لأجل ما يداخلها من التلبيس والتصنع فينقلها كما رآها... ومنها تقرّب الناس في الأكثر لأصحاب التجلّة والمراتب بالسناء والمدح، وتحسين الأحوال وإشاعة الذكر... ومن الأسباب المقتضية له أيضاً وهي سابقة على جميع ما تقدم الجهل بطبائع الأحوال في العمران"[٣٨].

أي بشكل عام، إن الأخطاء التي تبعد التاريخ وتباعد المؤرخ عن الدقـــة والمعقوليــة والصدق والموضوعية، تنطوي في نشأتها وفي إطارها العام تحت طائفتين رئيسـيتين، ذاتية وموضوعية –وهذا التقسيم ما يزال موضع اهتمام الدراسات النقديــة التاريخيــة الحديثة[٣٩]. منها ما يرجع في نشأته إلى الذات الباحثة، إلى شخص المؤرخ وميولـــه وأهوائه وسعة اطلاعه، وفي قدرته على المحاكمة والتحليل والربط والتعليل والبرهنـة والتدليل، وفي كيفية تعامله مع مادته العلمية – التاريخية ووسائله وأدواته المعرفية في معالجة ذلك، ومنها ما يعود في نشأته إلى أسباب موضوعية، تأتي من جهة الخبر، أو الحادثة التاريخية نفسها وموقعها من جملة أحوال العمران البشري الذي قـــامت فيــه بمختلف جوانبه، ومدى توافقها مع القوانين والقواعد التي تحكــم ظواهــر اجتماعــه وأحواله في اختلافها وتشابهها، وتغير أوضاعها وتبدلها باختلاف المجتمعات والأمـــم والشعوب والأيام، وباختلاف الأحوال حتى في المجتمع الواحد ذاتـــه. دون أن يعنـــي ذلك، أن بالإمكان الفصل أو التمييز بين ما ينشأ من الخطأ عن هذه الطائفة (الذاتيــة)، وما ينشأ عن تلك (الموضوعية)، بحيث يبدو الخطأ الناشئ عن الذات الباحثة مجــرداً بشكل ما أو بآخر عن الظروف الاجتماعية التاريخية التي أدت إلى نشأة الخــبر، أو لا صلة له بأحوال العمران البشري الذي قام بين ظهرانيه. بل إن حضور كل منهما مــع الآخر قائم بشكل دائم، وعلاقة هذه بتلك حاضرة باستمرار. وذلك ما يعبّر عنه ابــــن خلدون، وبشكل واضح وصريح في جملة الشروط التي تقتضيـــها رؤيتـــه المنهجيــة الجديدة ممن يروم البحث هنا، ويرمي الوصول بمقدماتـــه إلـــى نتائجـــها التاريخيــة الصحيحة. حيث يتداخل الذاتي بالموضوعي ويعمل كل منهما بانسجام وتنــــاغم مــع الآخر بغية الوصول إلى سبل الصدق والصواب وفي ذلك يقول:

"...يحتاج صاحب هذا الفن إلى العلم بقواعد السياسة وطبائع الموجودات، واختـــلاف الأمم والبقاع والأعصار في السير والأخلاق والعوائد، والنحـــل والمذاهـــب وســـائر الأحوال، والإحاطة بالحاضر من ذلك ومماثلة ما بينه وبين الغائب من الوفاق، أو بون

ما بينهما من الخلاف، وتعليل المتفق منها والمختلف، والقيام على أصول الدول والملك، ومبادئ ظهورها، وأسباب حدوثها، ودواعي كونها، وأحوال القائمين بها وأخبارهم، حتى يكون مستوعباً لأسباب كل حادث واقفاً على أصول كل خبر وحينئذٍ يعرض خبر المنقول على ما عنده من القواعد والأصول، فإن وافقها وجرى على مقتضاها كان، وإلا زيّفه واستغنى عنه"(٤٠).

فقد كان ابن خلدون يدرك جيداً مبلغ شمول موضوعه وتشابكه وتداخله بكثير من الموضوعات الأخرى، كما كان يعلم جيداً أن الحدث التاريخي هو في حقيقته ظاهرة معقدة مختلفة الأوجه متعددة الجوانب، تتداخل في نشأته وتحديد طبيعته وأبعاده عوامل كثيرة ذاتية وموضوعية اقتصادية سياسية، اجتماعية، دينية، تتفاوت في حجم فعاليتها، وحجم الدور الذي يلعبه كل منها في تحديد طبيعة نشأته وقيامه.

وبالانطلاق من ذلك ذهب ابن خلدون إلى القول: "إن من مقتضى الضرورة المنهجية أن يتجاوز العمل هنا حدود البحث في أساليب المؤرخين والكشف عن منشأ الأخطاء في التاريخ إلى النظر مع ذلك في أفضل الرؤى والمسالك التي تؤدي بالتاريخ والمؤرخ إلى مواطن الصدق والصواب، وترتقي بالحدث التاريخي إلى كونه حقاً يشتمل على ذكر الأحوال المتغيرة للعمران البشري في مختلف الأمكنة والأزمنة. ذلك أن معرفة أصل الداء تساعد على وضع الدواء، والوقوف عند منشأ الخطأ في التاريخ يمكّن المؤرخين من التنبه واليقظة لتفادي الوقوع بها. سواء أكان الخطأ ناشئاً من جهة الذات الباحثة / المؤرخ، أو من جهة ما هو موضوعي أي الخبر وأحوال العمران البشري وموقع الخبر من ذلك.

أ ـ فيما يتعلق بالأخطاء التي تعود إلى الذات (المؤرخ):

لقد تنبه ابن خلدون ونبّه بذكاء شديد إلى دور الذات الباحثة وصعوبة مهمتها في عملية البحث في مخازن التاريخ، والنظر في ما انطوت عليه أسفاره من وقائع وأخبار،

والحكم في الصادق منها والكاذب وفي عملية نقل الخبر وتفسيره، وتعليل أسباب نشأته وقيامه، والوقوف عند كل ما يتعلق به من أمور وما ينجم عنه من علاقات وصـلات، وذلك لأن المادة التي بين يديه (ليست الأحداث الواقعة وإنما تقريرات وأوصاف عنها، وروايات مفصلة بها، ولأن كثيراً من الحشو قد يداخلها، وكثيراً من الإضافات الزائدة، قد تضاف إليها وأحياناً قد يكون النصر محرفاً في بعض أجزائه أو حتى مزيفاً تماماً. إلى جانب كون الإنسان بطبعه حراً متغيراً كثير التأثير يخضع لعوامل عدة، ويتأثر بها بطرق مختلفة وعلى أنحاء متعددة. فضلاً عن أن لديه دواعي عدة للتحريف أو التزييف أو الوقوع في الخطأ)(٤١).

وفي الوقوف جيداً عند أبرز مواطن نشأة الخطأ في التاريخ التي سبق ذكرها حسب رؤية ابن خلدون، لذلك يظهر بشكل واضح أن الخطأ الذي يأتي من جهة ذات الباحث يتراءى تحت أوجه رئيسية أربعة:

١-فمن الخطأ ما يعود في نشأته إلى ملكات الباحث وقدرته ومهارته في امتحان المادة التاريخية التي بين يديه. البحث في أصولها وفروعها ومدلولاتها والتحقق من صحتها -وهو ما غدا يندرج تحت النقد الباطني الإيجابي-(٤٢)، لأن من يريد البحث في مخازن التاريخ يحتاج عند ابن خلدون إلى جانب ما تقدم في النص السابق (إلى مآخذ متعددة، ومعارف متنوعة، وحسن نظر وتثبيت يفضيان بصاحبهما إلى الحق، وينكبان به عن الزلات والمغالط)(٤٣). ويمكّناه من معالجة موضوعه معالجة جيدة شاملة وكافية، دونما إهمال لأي جانب من جوانبه، أو تغافل عن الكشف عن صلاته بغيره من الجوانب الأخرى في توافقه معها وتعارضه، والنظر في ما ينجم عن ذلك. وصولاً إلى الحقيقة التاريخية المعبّرة أولاً عن مدى صدق الخبر أو الحادثة التاريخية ذاتها لأن (الخطوة الحقيقية التي يقوم بها المؤرخ الحقيقي هي أن يركّب من الوثائق المختلفة عن عصر أو حادث صور صادقة أقرب ما تكون إلى ما كانت عليه الوقائع التاريخية)(٤٤).

والمعبرة ثانياً عن مدى ارتباط ماضي الأمة موضوع الاهتمام بحاضرها لأن (الحاضر عند ابن خلدون يشهد بذلك للماضي)(٤٥).

٢-ومن الأخطاء ما يرجع في نشأته إلى جانب شخص المؤرخ في ميوله وأهوائه وعواطفه، في استقلالية رأيه وثقته بمن ينقل عنهم وانحيازه لآرائهم ومذاهبهم، وفي موضوعيته في تعامله مع الحدث، مع ما سمع وما يسمع من أخبار، ما نقل وما ينقل إليه من روايات، وفي كيفية قراءته لمجمل ذلك وأسلوبه في تدوينه – وذلك ما غدا يندرج تحت النقد الباطني السلبي-(٤٦) الأمر الذي يستدعي من المؤرخ الحكمة والروية والتبصر، ويقتضي الأمر منه أن يأخذ بالحسبان فعالية الدور الذي يمكن أن يلعبه أياً من تلك الجوانب في تمكين المؤرخ من إعطاء صورة عن واقع الحادثة التاريخية، أو تباعد بينه وبين ذلك، فتختلط عليه الأمور بين حدث حقيقي قام فعلاً وآخر موضوع أو ملفّق. ويغدو الوقوف عند الواقعة أو الحدث التاريخي عرضة لأحكام فردية ومعايير قيمية ذاتية، أو عرضة للأهواء والمصادفات أو لغير ذلك من أمور شرّعها المؤرخ أو انتصر لها وتشيّع وأخذ بها عن علم له بذلك ومعرفة، أو عن جهل منه بها وعدم تبصّر وانتباه وجراء ذلك: ينزل التاريخ إلى مستوى السيكولوجية، لأن التاريخ سيكون عندها عرضة لكل سقطات الذاكرة(٤٧). ومن جهة أخرى يندسّ في البحوث التاريخية أخبار كثيرة وأحاديث وروايات زائفة بعيدة عن الصحة والمعقولية، كان بالإمكان الابتعاد عنها جيداً، لو نظر إلى مجمل تلك الجوانب كمبادئ أساسية في عملية البحث التاريخي، وذلك (لأن النفس إذا كانت على حال الاعتدال في قبول الخبر أعطته حقه من التمحيص والنظر، حتى تتبين صدقه من كذبه، وإذا خامرها تشيع لرأي أو نحلة قبلت ما يوافقها من الأخبار لأول وهلة وكان ذلك الميل والتشيع غطاء على عين بصيرتها عن الانتقاد والتمحيص فتقع في قبول الكذب

ونقله)[٤٨]. دون أن يعني ذلك أن ابن خلدون قد استطاع حقاً أن يتجرد من التشيع والهوى، أو أن يتقيد بمبدأ الموضوعية الذي رأى ضرورة تحلي المؤرخ به على نحو مايظهر في دفاعه الشديد عن العباسة في حبها وحملها إثر خلوة لها مع خطيبها جعفر البرمكي. وفي دفاعه عن الخليفتين الرشيد والمأمون، وما يروى عنهما من معاقرة الخمرة. فقد استبعد تماماً صحة ما يروى، واستنكر بشكل كامل أن يكون أي من هؤلاء قد أقدم على فعل ذلك، لأن هؤلاء خلفاء وأبناء خلفاء، وسلالة بيت عز ونسب، والإقدام على فعل مثل ما يروى عنهم يتنافى وأحوالهم في دينهم ونسبهم وعلمهم واقتفائهم سنن الخلفاء الراشدين من آبائهم[٤٩].

٣-ومن الأخطاء في التاريخ ما ينشأ عن الذات الباحثة عن علم ومعرفة لتلك الذات بما تفعل. حيث النظرة منها إلى أحداث التاريخ والولوع في النفس وحب الاطلاع والتطفل والفضول قائم، والنية في الفكر مبيّتة، والمصلحة في الذهن مرسومة والتزلف والتقرب لأصحاب المراتب والسلطان وسيلة لبلوغ ذلك. الأمر الذي يدفع الباحث دون أدنى شك إلى المبالغة في إبراز فعالية الجوانب التي تخدم تلك الغاية من الخبر، واختصار وتحجيم -لا بل حتى تغييب الأنظار، عن فعالية دور غيرها من الجوانب الأخرى. وذلك يؤدي بالباحث بالنتيجة إلى التحريف في قراءة الخبر والواقعة التاريخية والتزييف، والبعد عن جادة الصدق في إيداعه أسفار التاريخ والتعريف (فحيث يتقرب الناس في الأكثر لأصحاب التجلة والمراتب بالسناء والمدح، وتحسين الأحوال وإشاعة الذكر بذلك، فتستفيض الأخبار بها على غير حقيقة، فالنفوس مولعة بحب السناء والناس متطلعون إلى الدنيا وأسبابها من جاه وثروة، وليسوا في الأكثر براغبين في الفضائل ولا متنافسين في أهلها)[٥٠].

ومن مثل ذلك ما ذهب إليه بعض المؤرخين في محاولتهم الطعن في نسب

العبيديين إلى الإمام اسماعيل بن جعفر الصادق*، واعتماداً على أحاديث لفقّت للمستضعفين من خلفاء بني العباس تزلفاً إليهم، وتقرباً منهم بالقدح فيمن ناصبهم العداء(٥١).

٤-ومن الخطأ ما ينشأ عن الذات الباحثة عن غيرهم علم لها به، أو عن غير قصد منها بفعل ذلك. وإنما ينشأ الخطأ عن ذهول الباحث عن المقاصد، أو يتوهم منه للصدق في غير محله، أو عن الكيفية التي يأخذ بها عن غيره من المؤرخين عن ثقة له بهم بما ينقلون دونما تبصر في ذلك ولا تمحيص، فيغدو البحث في شؤون التاريخ، والنظر في الكيفيات التي على نحوها تقوّم أخباره ودوّن وقائعه، عادة يأخذ على نحوها الخلف من السلف وينقلون تقليداً ومحاكاة، دون تدقيق ولا تكلف عناء البحث ومشقة التفتيش فتزل أقدامهم بالخطأ وعن جادة الصواب تحيد.

وذلك يستوجب ضرورة تنّبه المؤرخ وتفطنه لكل ما يحوط الخبر أو يتعلق به من ضرورات إيجابية وعوامل أساسية اقتضت نشأته، وكان لها دورها في تحديد كيفية قيامه. ولكل ما قد يلحقه في أي مرحلة من مراحل نشأته من ريب أو شك أو تزييف، وعدم الأخذ بالأمور، هكذا دون أن تُعرَض على أصولها، أو تقاس بأشباهها، ودون أن تسبر بمعيار الحكمة أو يؤخذ بالحسبان جيداً التغيرات التي تطرأ على أحوال العمران الذي قامت فيه، وفي مدى توافقه معها لأن (القياس والمحاكاة للإنسان طبيعة معروفة، ومن الخطأ غير مأمونة، تخرجه مع الذهول والغفلة عن قصده، وتعوج به عن مراميه، فربما يسمع السامع كثيراً من أخبار الماضين، ولا يتفطن لما وقع من تغير الأحوال أو انقلابها فيجربها لأول وهلة على ما عرض ويقيسها بما يشهد، وقد يكون الفرق بينهما كثيراً فيقع في مهواه من الغلط)(٥٢).

العبيديون: نسبةً إلى منشئ دولتهم في المغرب عبد الله المهدي، وقد اشتهروا في التاريخ باسم الفاطميين، نسبة إلى فاطمة الزهراء، رضي الله عنها.

ومن ذلك ما ينقله ويتناقله المؤرخون تقليداً منهم بعضهم لبعض دون تبصر منهم في تغيّر الأحوال والأوضاع، عن أحوال الحجاج، وأن أباه كان من المعلمين، من غير أن يتنبهوا إلى وضع الحجاج، وموقع أسرته من قومه، دون النظر في طبيعة صنعة التعليم ذاتها، وفي الكيفية التي على نحوها كان ينظر إليها آنذاك. وما طرأ عليها من تغير، ودون معرفة متى صار العلم بالجملة صناعة في البلاد العربية الإسلامية، وما هي الأسباب التي اقتضت ذلك، وكيف[٥٣].

ومنه أيضاً ما ينقله المسعودي عن ثقة له بمن ينقل عنهم، وعن جهل لدى الجميع بالقوانين التي تحكم ظواهر الطبيعة عن الاسكندر لما صدته دواب البحر عن بناء مدينة الاسكندرية، وكيف تصرف حتى تم له بناؤها. من غير إعمال للفكر، ومعرفة ما إذا كان الاسكندر قد كلف نفسه تحمّل مشقة العمل في ذلك، أو حتى معرفة إن كان حقاً من عادة الملوك والقادة فعل ذلك. أو هل يعرف للجن صور وأشكال، أو الحكم في مصداقية القول بأن المنغمس في الماء طوال الفترة التي تذكرها الرواية يبقى حقاً على قيد الحياة[٥٤].

دون أن يعني ذلك، أن محاولة (ابن خلدون) الإحاطة بالخبر المثال من مختلف جوانبه، ومهارته ودقته في الوقوف عنده، إنما هو نظر من ابن خلدون ونقد وتدقيق وتفنيد في الأخبار بالاستناد إلى وثائق ومخطوطات تاريخية، أو السير على مسالك النقد التاريخي التي غدت مألوفة اليوم -من جمع الأصول والمراجع، والنظر في شخصية المؤلف وزمان التدوين ومكانه، والوقوف عند العلوم الجزئية والمساعدة[٥٥]، بل إن التحليل والتعليل والاستنتاج أيضاً يتخذ عنده في مجمل ذلك، طابع الكلية والشمول[٥٦].

ب- ما يتعلق بالأخطاء التي تعود في نشأتها إلى الموضوع:

وفي هذا الجانب يظهر ابتكار (ابن خلدون) وتفرّده على جميع المؤرخين أكثر ما

يظهر. فقد أكّد على نحو لم يسبقه أحد إليه من الباحثين والمؤرخين أهمية الشرط العمراني في صناعة أحداث التاريخ وتحديد طبائعها. وفي اختبارها أيضاً، وصولاً إلى الحقيقة التاريخية الكامنة خلفها، والرامية بالمحصلة إلى التمييز في الأخبار والوقائع بين ما هو صحيح وما هو كاذب، بين ما قام منها فعلاً وتحكم أحوال العمران البشري بصحة قيامه، وبين ما لم يقم منها وتحكم تلك الأحوال ببطلان قيامه، لا بل حتى استحالته. ذلك لأن (العمران طبائع في أحواله ترجع إليها الأخبار، وتحمل عليها الروايات والآثار)(٥٧).

وفي الواقع لقد وعى ابن خلدون جيداً ذلك الحوار الجدلي القائم بين أحداث التاريخ وطبائع العمران البشري الذي نشأت فيه(٥٨). وقد ربط ربطاً وثيقاً بين طبيعة الدراسة التاريخية وسلامة نتائجها ودقتها ومعرفة أحوال ذلك العمران. وتبدّت آراؤه في تبيان ذلك تحت وجهين:

- **الوجه الأول:**

تحت هذا الوجه أكّد ابن خلدون، أولاً ، أن الجهل بطبائع العمران البشري أو الغفلة عما يلحقها من الأحوال والتغيرات، الذاتية المنشأ منها والخارجية، إنما هو من أشدّ المواضع خطراً، ومن أكثرها سبلاً لنفوذ الخطأ إلى ثنايا أحداث التاريخ، ولتعثر سبل المؤرخين. وذلك لأن الخطأ هنا يتناول الجوهر لا العرض، ويطال الماهية ولا يقف عند ما هو خارجي عنها من الأحوال، أو عند ما هو عرضي عليها ومؤقت، وفي هذا يقول: "…. ومن الأسباب المقتضية للكذب في الخبر وهي سابقة على جميع ما تقدم –من الأسباب– الجهل بطبائع الأحوال في العمران، فإن كل حادث من الحوادث ذاتاً كان أم فعلاً، لا بد به من طبيعة تخصّه في ذاته، وفيما يُعرض له من أحوال، فإذا كان السامع عارفاً بطبائع الحوادث والأحوال في الوجود، ومقتضياتها، أعانه ذلك في تمحيص الخبر على تمييز الصدق من الكذب، وهذا أبلغ في التمحيص من كل وجه يُعرف"(٥٩).

ومن ثم ذهب إلى القول ثانياً: -مسلطاً الضوء هنا على جانب هو في غاية الأهمية، ألا وهو ضرورة التنبه إلى ديناميكية وتطور المجتمعات، وتغير أحوالها وتبدلها- أنه لما كانت (أحوال العالم والأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر، إنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة، وانتقال من حال إلى حال، وكما يكون ذلك في الأشخاص والأوقات والأمصار، فكذلك يقع في الآفاق والأقطار والأزمنة والدول)(٦٠). -كان من الطبيعي والضروري أيضاً بالمؤرخ أن يلّم بذلك إلماماً كافياً، وأن ينظر في تلك الأحوال في تغيرها وتبدلها، وأن يقف عندها في أسبابها وطبائعها. لأن (الحركة والتطور قانون)(٦١). هنا والصيرورة والتحول مبدأ أساسي لا يستقيم الفهم الصحيح لأحداث التاريخ بدون الأخذ بمجمل شؤونه باهتمام وتعقل كبيرين، إذ (من الغلط الخفي في التاريخ الذهول عن تبدل الأحوال في الأيام والأجيال، بتبدل الأعصار ومرور الأيام...)(٦٢).

وقد بيّن (ابن خلدون) أن أخباراً كثيرة وقصصاً لا أساس لها من الصحة قد لحقت بالتاريخ. وأن كثيراً من الأخطاء قد ارتكبها المؤرخون حتى الكبار منهم لجهل منهم بمقتضيات أحوال العمران البشري، وعدم تبصرهم في موقع الأخبار من مجمل تلك الأحوال. ولعدم التفطن جيداً لما تتميز به طبائع العمران من كيفيات، أو التنبه لما بينها من تقارب وتباعد، ولما تخضع له من المؤثرات في الزمان والمكان -في طبيعة الأرض ووسائل الرزق والأحوال الاجتماعية والعامة- حتى غدا ما هو غير صحيح من تلك الأخبار أو ما لحق بالوقائع التاريخية من تضخم وتهويل، أو تقليل وتصغير، مع مرور الأيام كالجزء الصحيح من التكوين الشامل لطبيعتها ذاتها. وفي أبسط الأحوال كالظل يلاحقها، يذكر بذكرها، ويدوّن في الحاشية حيث تدوّن، وغدا من الصعوبة أيضاً التفريق

بين ما هو صحيح منها، وما هو كاذب، أو معرفة ما يخامره منها شك أو ريبة، ومن ثم الحكم في ذلك.

ومن ذلك ما ينقله المؤرخون عن أخبار التبابعة ملوك اليمن[٦٣]. وإنهم كانوا يغزون من قراهم باليمن، فيصلون إلى شمال أفريقية في بلاد المغرب، وإلى أمم فارس والروم، وأرض الترك في بلاد المشرق، من غير ما تبصر منهم لمعقولية قيام ذلك، ولا تفطن ونظر في إمكانية قيامه فعلاً. بمختلف ما يحتاجه من إمكانيات وقدرات مادية ومعنوية للجند والقادة، والملك ولأوضاع البلاد، أو حتى للنظر في تقدير المساحات الجغرافية ساحة الغزو، وأحوال الطبيعة وظواهرها،أو إلى غير ذلك من العوامل.

ومنه أيضاً ما ينقله البكري في بناء المدينة المسماة ذات الأبواب، تحيط بأكثر من ثلاثين مرحلة، وتشتمل عشرة آلاف باباً، من غير معرفة أو وقوف عند مقتضيات قيام المدن. كيف ولماذا، ومتى وأين، وما هي الشروط اللازمة لذلك[٦٤].

- **الوجه الآخر:**

وتحت هذا الوجه أكد (ابن خلدون) أن من مقتضى الضرورة في البحث التاريخي السليم الخطوات ألا يقف المؤرخ عند أحداث التاريخ ووقائعه في مرحلة ما، أو عصر ما، أو عند أمة من الأمم، بل أن ينظر في تلك الأحداث وفي أشباهها، وأن يقف عند تلك الوقائع وأمثالها، وأن يتعقب ذلك كله لا في المجتمع الواحد فحسب، بل وفي المجتمعات الأخرى، لا في العصر الذي قامت فيه فحسب، بل وفي العصور الأخرى أيضاً. وأن يمعن النظر والتدقيق في تشابهها واختلافها، في تقاربها وتطابقها، وصولاً لمعرفة طبائعها وخصائصها، وأسباب قيامها الرئيسية منها والأقل أهمية، ومن ثم للحكم بالاعتماد على أوجه

القياس والمطابقة والتشابه والتباين –بوصفها المعيارين الأساسيين للحكم في ذلك عند ابن خلدون– في إمكانية قيامها فعلاً على نحو جاءت به الكتب، وما نقلته وتناقلته الأحاديث والروايات، أو في عدم توّفر تلك الإمكانية. وذلك لأسباب عدة أهمها:

١- إن (الأخبار إذا اعتمد فيها على مجرد النقل، ولم تُحكم فيها أصول العادة، وقواعد السياسة، وطبيعة العمران والأحوال في الاجتماع الإنساني، ولا قيس الغائب فيها بالشاهد والحاضر بالذاهب، فربما لم يؤمن فيها من العثور ومزلة القدم، والحيد عن جادة الصدق)[٦٥].

٢- لأن لنقاط التقارب والتشابه والتداخل في الوقائع وبين الأخبار والأحداث حدوداً، ينبغي بالمؤرخ ضرورة التنبه لها جيداً، في مختلف مراحل بحثه حرصاً منه على دقة النتائج وصحتها، ذلك لأن أحوال العالم والأمم والشعوب وعاداتهم ونحلهم وطبائعهم وأحوال اجتماعهم وحتى أحوال المجتمع الواحد ذاته، متغيرة أبداً ولا تدوم على حال واحدة مستقرة، على نحو ما سبق ذكره. فلا تصح المقايسة والمطابقة مثلاً بين بدوي وحضري، ولا يجوز إقرار التشابه والاختلاف بين الغالب والمغلوب[٦٦] . أو بين ما يجري في إقليمين مختلفين مناخاً، أو متباينين قحطاً وخصوبة. لأن النتائج ستكون لا محالة غير دقيقة، وغير صحيحة، وفي مجمل هذا يقول مبيناً بشكل صريح، إن البحث في ذلك إنما هو غرض الكتاب الأول من مقدمته:

"...أما الأخبار عن الواقعات، فلابد من صدقها وصحتها من اعتبار المطابقة. فلذلك وجب أن يُنظر في إمكان وقوعه...وإذا كان ذلك فالقانون في تمييز الحق من الباطل في الأخبار بالإمكان والاستحالة، أن ننظر في الاجتماع البشري الذي هو العمران، ونميّز ما يلحقه من الأحوال لذاته وبمقتضى طبعه، وما يكون

عارضاً لا يعتد به، وما لا يمكن أن يعرض له. وإذا فعلنا ذلك، كان ذلك قانوناً في تمييز الحق من الباطل في الأخبار والصدق من الكذب بوجه برهاني، لا مدخل للشك فيه، وحينئذٍ فإذا سمعنا عن شيء من الأحوال الواقعة في العمران، علمنا ما نحكم بقبوله مما نحكم بتزييفه، وكان ذلك لنا في العمران معياراً صحيحاً، يتحرى به المؤرخون طريق الصدق والصواب فيما ينقلون، وهذا هو غرض هذا الكتاب الأول من تأليفنا)[٦٧].

٣- لأن التاريخ في حقيقته –وفق الرؤية الخلدونية له– (ليس حوادث مفككة تأتي فرادى، وإنما هو ترابط واتصال وتشابك في الزمان والمكان)[٦٨]. لا تنفصل أحداثه عن جملة الشروط المختلفة التي أنتجتها، ولا يمكن النظر في كل منها بشكل مستقل عن ذلك. أي أن التقسيم المنهجي لمنشأ الأخطاء في التاريخ –حسب الرؤية الخلدونية– بين ذاتي وموضوعي، لابد أن يعود ويندمج ويتوحد في عملية التركيب التاريخي، عملية عرض أحداث التاريخ وكتابة وقائعه باعتبار أن الضرورة المنهجية تقتضي هنا من المؤرخ أن يتفادى في آن واحد مغبة الوقوع في كلا النوعين، أو الطائفتين من الأخطاء، وأن يتجاوز ذلك في عملية بحثه التاريخي، لكي تعطي عملية التركيب التاريخي بالمحصلة صورة صادقة عن حقيقة أحداث التاريخ، وطبائع أخباره وغاياتها، وكيفية تقدم مسارها أيضاً.

وهكذا نصل مع الرؤية المنهجية لابن خلدون في التاريخ، وأحداثه، ومنشأ الأخطاء فيه إلى القول:

١- أن تلك الرؤية قد أرادت أن تستخلص منهج التاريخ وقوانينه من التاريخ نفسه، الماضي منه والحاضر، وأن تقول بشكل واضح وصريح، أن الحدث التاريخي ظاهرة معقدة تتداخل في نشأته وتحديد طبيعته عوامل كثيرة ومختلفة متفاوتة حجم الدور والفعالية أيضاً.

٢- أن ابن خلدون قد أدرك جيداً فكرة الصيرورة في التاريخ، وأن رؤيته

لسير أحداث التاريخ ووقائعه، وفقاً لجدلية تغير أحوال طبائع العمران البشري تسمو به إلى مقام رفيع جداً، وتكشف عن حقيقة أن ابن خلدون قد استطاع حقاً أن يستشف باطن التاريخ، والمحرك الفعلي لأحداثه. وأن ينفذ بشكل دقيق إلى ما وراء أخباره ووقائعه، وأن يسبر غورها سبراً عميقاً.

٣- ونحن بالطبع لا نقول هنا بأن الرؤية المنهجية العقلانية لابن خلدون في التاريخ ومنشأ الخطأ فيه ليست مشوبة بنقائص -يعود بعضها إلى كون ابن خلدون نفسه لم يلتزم في قراءة التاريخ بالمنهج التاريخي الذي ابتدعه، أو بجانب الموضوعية الذي دعا إلى ضرورة تحلي المؤرخ به. ويرجع بعضها الآخر إلى كون استنتاجه وبراهينه وتحليلاته قد اتخذت طابع الكلية والشمول بشكل عام. وصفة الجبرية في مواضع منها، واتسمت بالمحدودية وضيق ساحة اصطفاء الأمثلة- فإن ذلك لا ينقص في شيء من أهمية تلك الرؤية، لا بل حسب ابن خلدون هنا، أنه كان أول من نظر إلى التاريخ بوصفه فرعاً من فروع المعرفة البشرية، وليس سجل أحداث وديوان أخبار، وأنه أول من صاغ قانوناً تنتظم وفقه كيفية فهم الإنسان لتاريخه وتقييمه لأحداثه، تاركاً فيه للإنسان نفسه مهمة صنع ذلك، ومعلقاً عليه أيضاً دون غيره أسباب نشأة الخطأ في فهمه وتدوينه بعيداً عن أية تفسيرات غيبية -ما ورائية- متفرداً بذلك على جميع المؤرخين المتقدم منهم عليه والمعاصر له أيضاً.

الهوامش

١- الجابري، د. علي حسين: (**عبد العزيز الدوري إسهام كبير في صياغة فلسفة التاريخ العربي المعاصر**) مجلة الجديد، دار الشروق للنشر، عمان، ١٩٩٧، ص١٣.

٢- الخساسي، عبد الرحمن: (**ابن خلدون في البحوث المعاصرة دراسة في الاستشراق**) لـ د.عبد العزيز العظمة –الفكر العربي، معهد الإنماء العربي ببيروت، العدد ٣٢ عام١٩٨٣، ص٢٠٠.

٣- ابن خلدون، عبد الرحمن (**مقدمة ابن خلدون**)، تحقيق د.علي عبد الوافي، ج١ لجنة البيان العربي، القاهرة، ط٢، ١٩٦٥، ص٣٠٦، عدد المجلدات –٤-.

٤- الجابري، محمد عابد: (**نحن والتراث**). دار المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط٥، ١٩٨٦، ص٣٤٣.

٥- محمد. د.محمود اسماعيل: (**دراسات في العلوم السياسية**) مكتبة الإمارات العين، ط٢، ١٩٨٤، ص٣١٣.

٦- مرحبا، د.عبد الرحمن: (**من الفلسفة اليونانية إلى الفلسفة العربية**)، منشورات عويدات، بيروت، ط١، ١٩٧٠، ص٧٨٣.

٧- الجر (خليل)، الفاخوري (حنا): (**تاريخ الفلسفة العربية**)، مؤسسة بدران للطباعة النشر، بيروت، ط جديدة، عام ١٩٦٦، ص٧١٥.

٨- الجر، الفاخوري: **المرجع نفسه**، ص٧١٥.

٩- الشيخ، د.رأفت غنيمي: (**فلسفة التاريخ**)، دار الثقافة، القاهرة، ط١، عام ١٩٨٨، ص٣٦.

١٠- ابن خلدون، **المقدمة**، ج١، ص٣٦٢.

١١- ابن خلدون، **المقدمة**، ج١، ص٣٥١.

١٢- ابن خلدون، **المقدمة**، ج١، ص٣٥١بتصرف.

١٣- نادر، البير نصري: **(من مقدمة ابن خلدون)**، دار الشرق، بيروت، ١٩٦٧، ص١١.

١٤- ابن خلدون، **المقدمة**، ج١، ص٣٥٣.

١٥- ابن خلدون، **المرجع نفسه**، ص٣٥٤.

١٦- ابن خلدون، **المقدمة**، ج١، ص٣٥٤.

١٧- الحصري، د. ساطع: **(دراسات عن مقدمة ابن خلدون)**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط موسعة ١٩٦١، ص١٩٩.

١٨- جمعة، د. لطفي: **(تاريخ فلاسفة الإسلام في المغرب والمشرق)**، دار المعارف، القاهرة، ١٩٢٧، ص٢٣٨.

١٩- ابن خلدون، **المقدمة**، ج١، ص٤١٤.

٢٠- لابيكا، جورج: **(السياسة والدين عند ابن خلدون)**، تعريب د. موسى وهبة ود. شوقي الدويهي، دار الفارابي بيروت، ط١، ١٩٨٠، ص٣٨.

٢١- ابن خلدون، **المقدمة**، ج١، ص٣٥٥.

٢٢- الجابري، د. محمد عابد،: **(نحن والتراث)**، ص٣١٠.

٢٣- ابن خلدون، **المقدمة**، ج١، ص٤٠٩.

٢٤- دي بور، (ت،ج): **(تاريخ الفلسفة في الإسلام)** تعريب محمد عبد الهادي أبو ريدة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، ط٤، ١٩٥٧، ص٤٠٧.

٢٥- ابن خلدون، **المقدمة**، ج١، ص٣٥٧.

٢٦- مرحبا، د. عبد الرحمن: **(من الفلسفة اليونانية إلى الفلسفة الإسلامية)**.

٢٧- ابن خلدون، **المقدمة**، ج١، ص٣٥١.

٢٨- لابيكا، جورج: **(السياسة والدين عند ابن خلدون)**، ص٣٣.

٢٩- الطالبي، د. محمد: **(التاريخ بين مشاكل اليوم والغد)**، مجلة عالم الفكر، مج٥، عدد ١، وزارة الإعلام، الكويت،، عام ١٩٧٤، ص٢٢.

٣٠- الشمالي، د. عبده: **(دراسات في تاريخ الفلسفة العربية الإسلامية)**، دار صادر، بيروت، ط٤، ١٩٦٥، ص٧٠٦.

٣١- الحصري، د. ساطع: **(دراسات عن مقدمة ابن خلدون)**، ص١٧٦، ١١٤.

٣٢- ابن خلدون، **المقدمة**، ج١، ص٤٩.

٣٣- نقلاً عن سويد، نافذ: **(ابن خلدون الفيلسوف العربي القومي الأول)**، ط١، ١٩٩٧،ص١٣٦.

٣٤- خوري، د. منح: **(التاريخ الحضاري عند توينبي)**، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٦٠، ص١٨-٤٨.

٣٥- نادر، د. ألبير: **(من مقدمة ابن خلدون)**، ص١٩.

٣٦- الجابري، د. محمد عابد: **(نحن والتراث)**، ص ٣٢.

٣٧- الطالبي، د. محمد: **(التاريخ بين مشاكل اليوم والغد)**، ص١٤.

٣٨- ابن خلدون: **المقدمة**، ج١، ص٤٠٩-٤١٠.

٣٩- سينبوس وآخرون: **(النقد التاريخي)**، ترجمة عبد الرحمن بدوي، دار النهضة العربية ١٩٦٣، فصل ٧ ، ص١٢١-١٤٨.

٤- ابن خلدون: **المقدمة**، ج١، ص٣٩٩.

حصري، د. ساطع: **(دراسات عن مقدمة ابن خلدون)**، ص١٩٩.

٤٠- [illegible] عبد الرحمن: **(مناهج البحث العلمي)**، وكالة المطبوعات، الكويت، [illegible] ٧٠ ١، ص١٨٦-١٨٩.

٤٣- عثمان، د. حسن: **(منهج البحث التـــاريخي)**، دار المعـــرف، القـــاهرة، ط٣، ١٩٧٧، فصل٧، ص٢١٧-٢٢٣.

٤٤- ابن خلدون: **المقدمة**، ج١، ص٣٦٤.

٤٥- بدوي، د. عبد الرحمن: **(مناهج البحث العلمي)**، ص٢٠١.

٤٦- ابن خلدون: **المقدمة**، ج١، ص٣٦٤.

٤٧- عثمان، د. حسن: **(منهج البحث التاريخي)**، فصل ٨، ص١٢٢-١٤٥.

٤٨- ابن خلدون: **المقدمة**، ج١، ص٤٠٩.

٤٩- ابن خلدون: **المقدمة**، ج١، ص٣٧٤-٣٨٤.

٥٠- ابن خلدون: **المقدمة**، ج١، ص٤١٠.

٥١- ابن خلدون: **المقدمة**، ج١، ص٤٨٥-٤٩٠.

٥٢- ابن خلدون: **المقدمة**، ج١، ص٤٠١.

٥٣- ابن خلدون: **المقدمة**، ج١، ص ٤٠١-٤٠٢.

٥٤- ابن خلدون: **المقدمة**، ج١، ص٤١٠-٤١١.

٥٥- انظر عثمان، د. حسن: **(منهج البحث التاريخي)**، فصل ٣-٨.

٥٦- صبحي، د. أحمد محمود: **(في فلسفة التاريخ)**، منشورات جامعة مـــاريونس، بنغازي، ١٩٨٩، ص١٣٨-١٤٢.

٥٧- ابن خلدون: **المقدمة**، ج١، ص٣٥٢.

٥٨- تيزيني، د. طيب: **(مشروع رؤية جديدة)**، دار دمشق، ط٥، ١٩٧١، ص٣٩٣.

٥٩- ابن خلدون: **المقدمة**، ج١، ص٤١٠.

٦٠- ابن خلدون: **المقدمة**، ج١، ص٣٩٩.

٦١- العوا، د. عادل: **(المذاهب الفلسفية)**، جامعة دمشق، ١٩٩٢، ص٢٠٧.

٦٢- ابن خلدون: **المقدمة**، ج١، ص٣٩٩.

٦٣- ابن خلدون: **المقدمة**، ج١، ص٣٦٧-٣٧٢.

٦٤- ابن خلدون: **المقدمة**، ج١، ص٤١٢.

٦٥- ابن خلدون: **المقدمة**، ج١، ص٣٦٢.

٦٦- ابن خلدون: **المقدمة**، ج١، ص٤٠١.

٦٧- ابن خلدون: **المقدمة**، ج١، ص٤١٣.

٦٨- مرحبا، د. عبد الرحمن: **(من الفلسفة اليونانية إلى الفلسفة العربية)**، ص٨٣٤.